تكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" بالقوائم المالية في الجهات التي تزاول أنشطة مالية غير مصرفية – دراسة حالة بالتطبيق على الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج كأحد الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية

د. احمد محمد نشأت فؤاد مدرس بقسم المحاسبة –كلية التجارة– جامعة سوهاج
Ahmad_elaris@yahoo.com

ملخص الدراسة:

كان من الطبيعي بعد صدور معيار المحاسبة المصري رقم (47) في 2019 أن تواجه الجهات التي تزاول أنشطة مالية غير مصرفية صعوبات بشأن التطبيق وإظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار بالقوائم المالية الدورية والسنوية ، وإستحداث نموذج لخسائر الائتمان المتوقعة ECL يتطلب احتساب مخصصات للديون المتوقعة قبل حدوثها مما سيكون له أثر على قياس مخاطر الإئتمان، إضافة إلى المتغيرات التي استحدثها المعيار بشأن محاسبة التحوط .

الكلمات المفتاحية : معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" ، الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر ، نموذج خسائر الائتمان المتوقعة ECL في نشاط التمويل متناهي الصغر .

مقدمة الدراسة:

تعاظمت أهمية المعايير الدولية للمحاسبة لتكون مرشداً عند إعداد التقارير المالية واعتماد الحلول المناسبة لما قد يطرأ من مشاكل وبما يحظى بالقبول العام ، وقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإصدار عدداً من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، كان من آخرها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) IFRS 9 وهو معيار محاسبي شامل يتعامل مع التصنيف والقياس للأدوات المالية ؛ كبديل للمعيار الدولي رقم (39) IAS39 ، كذلك تم صدور معيار المحاسبة المصري رقم (47) بقرار وزارة الاستثمار رقم 69 لسنة 2019 بديلاً للمعيار المصري رقم 26 ، بهدف تعزيز فهم المستخدمين وقدرتهم على استيعاب عملية إعداد التقارير المالية للأدوات المالية .

وكان من الطبيعي بعد صدور معيار المحاسبة المصري رقم (47) في مصر أن تواجه الجهات التي تزاول أنشطة مالية غير مصرفية صعوبات بشأن تطبيق المعيار وخاصة فيما يتعلق بإظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار بالقوائم المالية الدورية والسنوية .

إن مشكلة الاعتراف بخسائر الائتمان واحدة من المشكلات التي برزت بصورة واضحة خلال الأزمة العالمية الأخيرة ، حيث اعتبر أن تأخر الاعتراف بخسائر الائتمان والانتظار لحين حدوثها بصورة فعلية سبباً من الأسباب التي أدت لتفاقم الأزمة ، وقد وجهت العديد من الانتقادات للمعيار (IAS39) نتيجة للصعوبات التي واجهت الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية في تطبيقه ، واستجابة لذلك صدر المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) في يوليو 2014 ، وفي أبريل 2019 صدر المعيار المصري رقم (47) والذي يحوى العديد من المتغيرات المتعلقة بتصنيف وقياس الأصول المالية ما بين القياس بالقيمة العادلة والتكلفة المستهلكة ، بالإضافة إلى إستحداث نموذج لخسائر الائتمان المتوقعة ECL ، ويتطلب احتساب مخصصات للديون المتوقعة قبل حدوثها مما سيكون له أثر على قياس مخاطر الإئتمان، إضافة إلى المتغيرات التي استحدثها المعيار بشأن محاسبة التحوط.

إن مفهوم الخسارة في قيمة الأرصدة كان يعتمد على مبدأ "الخسائر المحققة " في حين يقدم المعيار الجديد نموذجاً جديداً مبني على التوقعات المستقبلية أو ما يسمى خسائر الائتمان المتوقعة Expected Credit Loss – ECL) والذي يستند على منهج جديد لاحتساب مخصصات خسائر على أساس الخسائر المتوقعة بدلاً من احتسابها على أساس الخسائر المحققة وهذا سيُلزم المعيار بتكوين مخصصات إحترازية للخسائر المتوقعة على جميع العمليات الائتمانية عند نشأتها وخلال مراحل أعمارها المختلفة .

ومن ثم فإن المعيار المحاسبي المصري رقم (47) هو معيار يربط بين المعالجة المحاسبية بأنشطة إدارة المخاطر ويعمل بشكل أساسي على قياس الأصول والالتزامات المالية من خلال تناول ثلاثة جوانب رئيسية في (إسماعيل جابر ، 2019) :

- ❖ تصنيف وقياس الأصول
- ❖ قياس الخسائر
- ❖ محاسبة التحوط

وذلك بهدف رفع مستويات الأمان والوصول لمستوى أعلى من الملاءة المالية للجهات التي تزاول أنشطة مالية غير مصرفية والقدرة على مواجهة المخاطر الإئتمانية المتوقعة ، وذلك من خلال بناء نموذج جديد لتكوين مخصصات خسائر القروض على أساس خسائر الإئتمان المتوقعة.

ولما كانت معايير المحاسبة تمثل المرشدات الأساسية للتطبيق رأى الباحثون أن هناك علاقة بين المعايير المطبقة وجودة التقارير المالية ، حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أن تطبيق معايير محاسبة جيدة سيؤدي إلى إنتاج تقارير مالية جيدة (د. ممدوح صادق ،2012– سيد محمد ،2009– د. يونس حسن ، 2005) .

هذا وقد أوضح السيد رئيس هيئة الرقابة المالية أن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" سيترتب عليه زيادة في احتياطيات الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر عن المطبق ، في إجراء يُمكن الجهات من التحوط والجاهزية لأية مخاطر محتملة كما يعزز من متانة وسلامة مراكزها المالية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية في تمويل المشروعات متناهية الصغر والتي تزيد فيها الأهمية النسبية للمخاطر الإئتمانية المتوقعة نتيجة مزاولة نشاطها التموويلي بتكوين احتياطي لمواجهة مخاطر اثار تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) والمتفق مع معيار التقارير المالية الدولية IFRS9 والمقرر العمل به اعتباراً من يناير 2021 . ولأهمية الأمر فقد تم إسناد مسئولية متابعة ذلك الإلتزام لمجلس إدارة الجهات العاملة من التنفيذ وتيسير التطبيق بين الإدارات المختلفة داخل الجهات .

ومن ثم فإن هذه الدراسة تتجه نحو التعرف على كيفية تكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) الأدوات المالية بالقوائم المالية في الجهات التي تزاول أنشطة مالية غير مصرفية – بالتطبيق على الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج كأحد الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية ، وكيفية إعداد و تصوير

القوائم المالية للجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر بجمهورية مصر العربية وأسس القياس والإفصاح المعتمدة من مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن .

مما سبق يمكن إدراك ضرورة تطوير محتوى القوائم والتقارير المالية لتتضمن معلومات تمكن من التنبؤ بالأداء المستقبلي للمنشأت في ظل المخاطر المحيطة ببيئة عملها ، وكذلك التنبؤ بالأداء المستقبلي للجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية وفقا لأحكام القانون رقم (141) لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر والقانون رقم 201 لسنة 2020 ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم 141 لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر ، في ظل المخاطر المحيطة ببيئة عملها، وهو ما سوف يتم التركيز عليه من الباحث في الدراسة الحالية.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من أن وزارة الإستثمار والتعاون الدولي قد أصدرت القرار رقم 69 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم 110 لسنة 2015 ، وجاء بالمادة الرابعة من القرار " يضاف إلى معايير المحاسبة المصرية المشار إليها ، معايير جديدة بأرقام: (47) الأدوات المالية ، ... إلى أخر المادة " ، وبالرغم أيضاً من أن القوانين والقواعد والمعايير المنظمة لنشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية قد نصت على تكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) الأدوات المالية بالقوائم المالية في الجهات التي تزاول أنشطة مالية غير مصرفية ومنها الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية ، وذلك وفقا لنص المادة الأولى من قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (200) لسنة 2020 بتاريخ 200/12/27 ، حيث ألزمت الهيئة الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر بتكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) الأدوات المالية بالقوائم المالية ، ووفقاً أيضاً لبيان الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ 9 مايو 2021 بالسماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار رقم (47) بالقوائم المالية الدورية حتى نهاية عام 2021 ، مما يستوجب ضرورة قيام القائمين على تطبيق هذه المعايير والقرارات في الجهات العاملة بنشاط التمويل متناهي الصغر والخاضعة لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية الإلمام التام بهذه المعايير والتعرف على أليات تطبيقها ومعرفة مدى تأثيرها على القوائم المالية لتوفير مزيد من الإفصاح والشفافية لمستخدمي هذه القوائم . إلا أنها لم تقدم نموذج يُمكن الجمعيات و المؤسسات الأهلية العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في مصر من احتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتكوين

إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" بالقوائم المالية بصفتها أحد الجهات المخاطبة بالقرار رقم 69 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادر من وزارة الإستثمار والتعاون الدولي ، والمخاطبة أيضاً بنص قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (200) لسنة 2020 .

وأيضاً بسبب انعدام الدراسات التي تناولت كيفية تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" على الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية، كأحد الجهات التي تزاول أنشطة مالية غير مصرفية ومرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية .

لذلك تتبلور مشكلة الدراسة في عدم وجود نموذج محلي ينظم الجوانب المختلفة للقياس والإفصاح عن تكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" بالقوائم المالية في الجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في مصر ، مما يسبب مشكلة لهذه الجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في النشاط في بيئة الأعمال المصرية بشأن كيفية تكوين الإحتياطي والإفصاح عنه في القوائم المالية لهذه الجهات، إمتثالاً لتعليمات وزارة الإستثمار والتعاون الدولي (معايير المحاسبة المصرية المعدلة) وتعليمات مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن (قرار رقم 200 لسنة 2020 – بيان الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ 9 مايو 2021 بالسماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار رقم (47) بالقوائم المالية الدورية حتى نهاية عام 2021)، مما يجعل تلك الجهات في حاجة ماسة إلى تطوير القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الدورية والسنوية وتطوير نموذج لتكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" بالقوائم المالية لهذه الجهات . ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤلات الرئيسية التالية:

1- هل تحتاج الجمعيات و المؤسسات الأهلية العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في البيئة المصرية إلى نموذج للقياس والإفصاح عن تكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) الأدوات المالية بالقوائم المالية ؟
2- ما مدى توافر نموذج للقياس والإفصاح المحاسبي عن تكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" بالقوائم المالية في الجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية والمرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية ؟

3- هل توصل تطبيق النموذج المقترح إلى كيفية القياس والإفصاح عن تكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) الأدوات المالية بالقوائم المالية في الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج كأحد الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية ؟

4- هل لاقى تطبيق النموذج المقترح للقياس والإفصاح عن تكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) الأدوات المالية بالقوائم المالية في الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج والعاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية القبول ؟

5- هل تم الإستفادة من تطبيق النموذج المقترح في مساعدة الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج والعاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في البيئة المصرية على الإلتزام بمتطلبات قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (200) لسنة 2020 في إعداد القوائم المالية للجمعية عن نشاط التمويل متناهي الصغر في 31 ديسمبر 2021 .

الدراسات السابقة:

في حدود علم الباحث انعدام الدراسات التي تناولت كيفية الإفصاح عن التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" بالقوائم المالية في الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية ، كأحد الجهات التي تزاول أنشطة مالية غير مصرفية ومرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية ، وذلك لعدم توافر نموذج للقياس والإفصاح عن تكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) .

ويشير الباحث إلى وجود عديد من الدراسات التي تناولت المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) " الأدوات المالية " ومعيار المحاسبة المصري رقم (47) " الأدوات المالية "، إلا أنها لا تعدو كونها اجتهادات ركزت بشكل أساسي على القطاع المصرفي . ويعرض الباحث أهم هذه الدراسات فيما يلي:

أولاً : دراسات باللغة العربية :

1- دراسة حسونة، محمد لطفي 2017 :

تناولت الدراسة شرحا تمهيدياً لمعيار التقارير المالية الدولية رقم 9 (IFRS9) من حيث الاعتراف والقياس الأولي واللاحق، وكذلك إطار بعض المعالجات المحاسبية الهامة طبقا للمعيار. وركزت على

مقارنة لأهم الجوانب في كل من معيار المحاسبة الدولي رقم (39) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) وأخيرا دراسة أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 على البنوك من حيث تغيير نموذج الأعمال والمشتقات وقواعد محاسبة التغطية . وخلصت الدراسة إلى أن على البنوك أن تستعد لمواجهة متطلبات تطبيق المعيار الجديد من خلال مجموعة من التوصيات يتمثل أهمها في "اتخاذ قرار حول كيفية تطبيق نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة ECL بالنسبة للأصول المالية المختلفة التي في حوزة البنك ".

2-دراسة عمر، رنا السعيد السيد 2020 :

أشارت الدراسة إلى أن الطريقة التي تتبعها المؤسسات المالية في الاعتراف بالخسائر الإئتمانية سوف تتغير نتيجة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية(IFRS9) حيث يتطلب المعيار الجديد من البنوك تكوين مخصصات ائتمانية لكل أنواع الديون لديها بما فيها الديون الجيدة، مما يسبب ارتفاعا كبيرا في حجم المخصصات، وذلك يفرض على البنوك مزيدا من القيود عند منح الإئتمان. وبالتالي فسوف تواجه البنوك والمؤسسات المالية بعض التحديات والمعوقات في تطبيق ذلك المعيار.

وقد أظهرت النتائج التطبيقية للدراسة أن تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 يؤثر على مؤشرات الأداء المالي بصفة عامة، وعلى نسبة الودائع للأصول، ونسبة الشريحة الأولى لرأس المال، ومعيار كفاية رأس المال، ونسبة الإستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول بصفة خاصة .

3- دراسة ناصر فراج 2021 :

بعنوان " دراسة تحليلية لمشاكل و تحديات الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" دراسة تطبيقية على البنوك المسجلة بالبورصة المصرية " .

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل آثار تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" على القطاع المصرفي من حيث مشاكل وتحديات الالتزام بمتطلبات تطبيق المعيار. وتعد هذه الدراسة هي الدراسة الأهم في جمهورية مصر العربية حيث أنها أولى الدراسات التي تناولت إلقاء الضوء على معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" الذي يحوي العديد من المتغيرات المتعلقة بتصنيف وقياس الأصول المالية ما بين القياس بالقيمة العادلة والتكلفة المستهدفة ، بالإضافة إلى استحداث نموذج لخسائر الإئتمان المتوقعة (ECL) كما أنه يتطلب احتساب مخصصات للديون المتوقعة قبل حدوثها مما يمنحه القدرة على قياس مخاطر الإئتمان ، إضافة إلى المتغيرات التي استحدثها المعيار بشأن محاسبة التحوط والأثار المترتبة على متطلبات رأس المال بالبنوك المصرية .

وقد خلُصت الدراسة إلى أن تطبيق المعيار الجديد في مصر يلفت الإنتباه إلى عدد من المشكلات وتحديات التطبيق تتعلق بضرورة الإهتمام بتطبيق مفهوم نموذج الأعمال و أثر ذلك على إعادة تبويب الأصول المالية بما يتلائم مع نموذج الأعمال، كذلك ضرورة إدخال التوجه المستقبلي في تكوين مخصص خسائر الإئتمان بما يؤدى إلى الإعتراف المبكر بخسائر الإئتمان المتوقعة . هذا بالإضافة إلى ضرورة دراسة تأثير تطبيق المعيار الجديد على أرس المال النظامي من المستوى الأول(CET1) والذي يشمل رأس مال الأسهم والأرباح المحتجزة ، حيث يجب أن تحافظ على مستوى أساسي من كفاية رأس المال .

كذلك أسفرت الدراسة التطبيقية التي تمت على البنوك المدرجة بالبورصة المصرية عن عدد من النتائج الهامة ، منها :

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل من نسبة عبء الإضمحلال ، صافي الدخل ، الأرباح المحتجزة ، الاحتياطيات والمخصصات المحاسبية قبل وبعد تطبيق معيار 47 ، وبالتالي عدم صحة الفرض الأول للدراسة ، وقد يرجع ذلك إلى عدم تطبيق القطاع الأكبر من البنوك المصرية للمعيار بشكل كاف .

-وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47 والتغيرات في هيكل رأس المال من المستوى الأول والأحتياطيات ، وهذا يثبت صحة الفرض الرئيسي الثاني للدراسة .

-هناك إختلاف في درجة تطبيق البنوك لمعيار المحاسبة المصري رقم 47 ، حيث أظهرت الدراسة أن البنوك التي خضعت للدراسة تم تصنيفها في ثلاث مجموعات : تشمل المجموعةالأولى بنوكا طبقت المعيار، وظهر أثر التطبيق بشكل واضح في قوائمها المالية، في حين شملت المجموعة الثانية بنوكا طبقت المعيار بشكل جزئي، وظهر أثر التطبيق بشكل طفيف في قوائمها المالية، والمجموعة الثالثة هي بنوك لم تطبق المعيار، فلم يظهر أثر تطبيق المعيار في قوائمها المالية، و بالتالي ثبوت صحة الفرض الثالث للدراسة .

ثانياً : دراسات باللغة الإنجليزية :

4-دراسةEY 2018 :

ركزت الدراسة على أن التحول إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أدى بشكل عام إلى زيادة مخصصات انخفاض القيمة، وذكرت الدراسة أن هناك اختلافات في مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة . وهذه الإختلافات ترجع إلى تغير مسببات انخفاض القيمة مثل حجم البنك ومزيج محفظته ،

القروض بالمرحلة 3 (القروض المتعثرة)، مزيج المنتجات التي يقدمها البنك والمنطقة الجغرافية، وأن هذه العوامل وتفاعلاتها المعقدة توضح بعض التحديات التي تنتظر البنوك في شرح التغييرات في المخصصات لمستخدمي البيانات المالية و في فهمها.

5-دراسة جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين بإنجلترا (ACCA)2019 :

قامت هذه الدراسة بتناول البيانات المنشورة لعدد 11 بنكا رئيسيا تعمل في مجموعة متنوعة من البلدان من حيث آثار تطبيق المعيار على القوائم المالية لهذه البنوك . وخلصت الدراسة إلى الأتي :

– أن أكبر تأثير للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 يتمثل في الزيادة في مخصصات خسائر القروض الناتج عن تطبيق نموذج انخفاض القيمة المتوقع الجديد مقارنة بنموذج الخسارة المتكبدة في معيار المحاسبة الدولي 39، حيث كانت الزيادات في المخصصات كبيرة وغير متوقعة .

–تغير تصنيفات الأصول بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية9 ، حيث كان التأثير الرئيسي هو التبديل بين القيمة العادلة والتكلفة المستهلكة .

–كان التأثير الرئيسي للمعيار الدولي رقم 9 على البنوك استثناء بنك واحد هو الزيادة الكبيرة في مخصصات خسائر الإئتمان، مما سيزيد من قدرتها على الصمود أمام الأحداث الإقتصادية السلبية.

من خلال ما سبق عرضه من الدراسات السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

1- قدمت هذه الدراسات جهوداً واضحة في التعرف على متطلبات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 9 واليات تطبيق المعيار .

2- وجود قصور في جوانب الإفصاح عن التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" بالقوائم المالية في الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية ، كأحد الجهات التي تزاول أنشطة مالية غير مصرفية ومرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية . وربما يكون السبب في ذلك عدم توافر نموذج للقياس والإفصاح عن تكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47).

3- عدم اهتمام أي من الدراسات السابقة بالوقوف على مدى حاجة البيئة المصرية إلى إفصاح دوري وسنوي منتظم عن التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم(47) "الأدوات المالية" بالقوائم المالية في الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية، وما هو دور المحاسبة ومعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن .

4- عدم وجود أي دراسات تقدم نموذج محاسبي مقترح لكيفية الإفصاح عن تكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" بالقوائم المالية في الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية ، كأحد الجهات التي تزاول أنشطة مالية غير مصرفية ومرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية . وذلك باستثناء دراسة(د. ناصر فراج ،2021) والتي تطبق على قطاع البنوك المسجلة بالبورصة المصرية.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى اقتراح نموذج يُمكن الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج كأحد الجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر فئة (أ) في جمهورية مصر العربية من تكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" بالقوائم المالية بصفتها أحد الجهات المخاطبة بالقرار رقم 69 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادر من وزارة الإستثمار والتعاون الدولي، والمخاطبة أيضاً بنص قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم(200) لسنة 2020، كأحد الجهات التي تزاول أنشطة مالية غير مصرفية ومرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية . وذلك لتحقيق الأهداف الفرعية التالية :

1- تقييم مدى إلتزام الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج بالإفصاح عن التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم(47) "الأدوات المالية" بالقوائم المالية السنوية لنشاط التمويل متناهي الصغر في 31 ديسمبر 2021 .

2- اقتراح نموذج يوضح كيفية قياس واحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL) وكيفية تكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم(47) "الأدوات المالية" بالقوائم المالية في نشاط التمويل متناهي الصغر بالجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 .

3- مساعدة الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج والجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر فئة (أ) في جمهورية مصر العربية على الإمتثال والإلتزام بمتطلبات القرارات الصادرة من وزارة الإستثمار والتعاون الدولي ومن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن .

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها على المستوى الأكاديمي وعلى المستوى التطبيقي مما يلي:

1- قلة الدراسات التي تناولت معيار المحاسبة المصري رقم 47 " الأدوات المالية " في البيئة المصرية من جانب التأصيل النظري ، ومن جانب التطبيق فهناك حاجة ماسة إلى وجود نماذج محاسبية توضح كيفية تطبيق المعيار المصري رقم 47 وكيفية التحوط من مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيقه في شتى الجهات المخاطبة بالقرار رقم 69 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادر من وزارة الإستثمار والتعاون الدولي سواء كانت تزاول أنشطة مصرفية أو غير مصرفية .

2- تعد هذه الدراسة من أولى الدراسات التي تقدم وتطبق نموذج مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" بالقوائم المالية الدورية والسنوية للجمعيات والمؤسسات الاهلية كأحد الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية ، والمخاطبة بالقرار رقم 69 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادر من وزارة الإستثمار والتعاون الدولي، والمخاطبة أيضاً بنص قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم(200) لسنة 2020، كأحد الجهات التي تزاول أنشطة مالية غير مصرفية ومرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية بمزاولة النشاط وفقاً لأحكام القانون رقم 141 لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر .

3-مساعدة الإدارات المالية للشركات والجمعيات والمؤسسات الاهلية العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر فئة (أ) في جمهورية مصر العربية في التعرف على كيفية احتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأرصدة عملاء التمويل متناهي الصغر وكيفية تكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" بالقوائم المالية في نشاط التمويل متناهي الصغر، إمتثالاً لمتطلبات القرارات الصادرة من وزارة الإستثمار والتعاون الدولي ومن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن. حيث تقدم الدراسة نموذج مناسب للقياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) في هذه الجهات بما يتوافق مع متطلبات القانون

منهج الدراسة:

يتحدد منهج البحث في ضوء أهداف البحث، والأسئلة البحثية التي تحاول الدراسة الإجابة عليها، ويتمثل في:

- الدراسة النظرية: من خلال المنهج الإستقرائي للوقوف على أبعاد ومتطلبات القياس والإفصاح عن التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم(47) "الأدوات المالية" بالقوائم المالية في الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في البيئة المصرية.

- دراسة حالة : من خلال تطبيق نموذج لتكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" بالقوائم المالية للجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج في 31 ديسمبر 2021 كأحد الجهات التي تزاول أنشطة مالية غير مصرفية والعاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية والمرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية برقم 1375 – الفئة (أ) بمزاولة النشاط وفقاً لأحكام القانون رقم 141 لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، بالإضافة إلى إختبار النموذج المقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار رقم (47) وتحديد مدى قبوله أو رفضه من الجمعية ، وهل تم الإستفادة من تطبيق النموذج المقترح في مساعدة الجمعية على الإمتثال والإلتزام بمتطلبات القرارات الصادرة من وزارة الإستثمار والتعاون الدولي ومن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.

محتويات الدراسة :

1/ تناول معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" الصادر بالقرار رقم 69 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادر من وزارة الإستثمار والتعاون الدولي فيما يخص كيفية احتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL) وكيفية تكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار والإفصاح عنه في القوائم المالية للجهات التي تزاول أنشطة مالية غير مصرفية والعاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر ومرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية:

قام الباحث بدراسة تفصيلية لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة في 2019 وذلك لتحليل معيار المحاسبة المصري رقم (1) المعدل في 2019 عرض القوائم المالية للبحث عن الفقرات التي تتعلق بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) الأدوات المالية وتبين أن المعيار رقم (1) عرض القوائم المالية لم يشير إلى المعيار المصري رقم (47) المضاف في 2019 إلا في الفقرة رقم (82) المعلومات الواجب عرضها في قائمة الدخل (الأرباح والخسائر) وذلك كما هو موضح فيما يلي :

82. بالإضافة إلى البنود المطلوبة من معايير محاسبة مصرية أخرى ، يجب أن تتضمن قائمة الدخل (الأرباح والخسائر) المبالغ التي تعرض المبالغ التالية للفترة ومنها :

و(ج أ) أي مكسب أو خسارة ينتج عن الفرق بين التكلفة المستهلكة السابقة للأصل المالي وقيمته العادلة في تاريخ إعادة التبويب ، إذا تم إعادة تبويب أصل مالي خارج فئة القياس بالتكلفة المستهلكة

بحيث يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (كما هو معرف في معيار المحاسبة المصري رقم (47)) .

و(ج ب) أي مكسب أو خسارة متراكمة تم الإعتراف بها سابقاً في الدخل الشامل الأخر وتم إعادة تبويبها إلى الأرباح أوالخسائر عند إعادة تبويب أصل مالي خارج فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بحيث يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .

ومن ثم أشار معيار المحاسبة المصري رقم (1) المعدل في 2019 عرض القوائم المالية إلى معيار المحاسبة المصري رقم (47) الأدوات المالية في نهاية المعيار تحت عنوان تاريخ السريان وذلك كما هو موضح فيما يلي :

يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (1) المعدل 2015 ويسري تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020 ، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) " الأدوات المالية " 2019 في نفس التوقيت . إذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر ، يجب الإفصاح عن ذلك .

ومن ثم قام الباحث بتحليل معيار المحاسبة المصري رقم (47) المضاف في 2019 الأدوات المالية للبحث عن الأقسام والفقرات التي تتعلق بالوقوف على كيفية احتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL) لنشاط التمويل متناهي الصغر في نهاية السنة المالية 2021 وتكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار رقم (47) للعام بالكامل بداية من أول يناير 2021 حتى 2021/12/31 والإفصاح عنه في القوائم المالية السنوية للجهات التي تزاول أنشطة مالية غير مصرفية ومرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لأحكام القانون رقم 141 لسنة 2014، ويعرض الباحث لتلك الأقسام والفقرات الواجب على القائمين على إعداد القوائم المالية في تلك الجهات مراجعتها بعناية ودقة قبل البدء في تطبيق النموذج المقترح كما هو موضح فيما يلي (مرفق رقم 4):

- القسم 1 الهدف
- القسم 2 النطاق
- القسم 4 التبويب
- الفقرة 1,4 تبويب الأصول المالية
- الفقرة 2,4 تبويب الإلتزامات المالية

- الفقرة 1,2,4 (ج) (1)
- الفقرة 2,5 القياس اللاحق للأصول المالية
- الفقرة 2,2,5
- الفقرة 5,5 الاضمحلال
- الفقرة 1,5,5
- الفقرة 2,5،5
- الفقرة 3,5،5
- الفقرة 4,5،5
- الفقرة 5,5،5
- الفقرة 5,5،5
- الفقرة 8,5,5
- تحديد الزيادات الجوهرية في المخاطر الإئتمانية
- الأصول المالية المعدلة
- الأصول المالية المضمحلة عند شرائها أو إنشائها
- الفقرة 13,5,5
- الفقرة 14,5,5
- قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة
- الفقرة 17,5,5
- الفقرة 18,5,5
- الفقرة 19,5,5
- الفقرة 20,5,5
- الفقرة 6,5 إعادة تبويب الأصول المالية
- الفقرة 7,5 المكاسب والخسائر
- الملحق (أ) تعريف المصطلحات
- القسم 5,5 الاضمحلال
- الفقرة ب 5,5,5 (ب)

- توقيت الاعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر
- تحديد ما إذا كانت المخاطر الإئتمانية زادت –بشكل جوهري– منذ الأعتراف الاولي
- افتراض تجاوز الاستحقاق لأكثر من ثلاثين يوما الممكن إثبات عدم صحته في ظروف محدودة
- الأدوات المالية ذات المخاطر الإئتمانية المنخفضة في تاريخ التقرير
- قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة
- الخسائر الإئتمانية المتوقعة
- تعريف الإخفاق في السداد
- النتيجة المرجحة بالاحتمالات
- القيمة الزمنية للنقود
- المعلومات المعقولة والمؤيدة
- الضمان
- القسم 6,5 إعادة تبويب الأصول المالية
- القسم 5,7 المكاسب والخسائر
- الإلتزامات المخصصة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
- معنى المخاطر الإئتمانية
- تحديد أثار التغييرات في المخاطر الإئتمانية

وبعد دراسة وتحليل معايير المحاسبة المصرية المعدلة في 2019 معيار رقم(1) المعدل في 2019 عرض القوائم المالية و المعيار رقم (47) المضاف في 2019 نجد أنها لم تقدم نموذج تطبيقي يُمكن الجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر فئة (أ) في جمهورية مصر العربية من كيفية احتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL) وتكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" بالقوائم المالية بصفتها أحد الجهات المخاطبة بالقرار رقم 69 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادر من وزارة الإستثمار والتعاون الدولي، والمخاطبة أيضاً بنص قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم(200) لسنة 2020، كأحد الجهات التي تزاول أنشطة مالية غير مصرفية ومرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية.

ولذلك اقترح الباحث لحل هذه المشكلة تطبيق النموذج المقترح في الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج كأحد الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية و المرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية برقم 1375 – الفئة (أ) بمزاولة النشاط وفقاً لأحكام القانون رقم 141 لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر. وذلك إمتثالاً لنصوص القرارات المشار إليها .

2/ قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (200) لسنة 2020 بتاريخ 200/12/27 في جمهورية مصر العربية بشأن إلزام الهيئة الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر بتكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) الأدوات المالية بالقوائم المالية:

يعرض الباحث قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم(200) لسنة 2020 بشأن تكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر أثار تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية " على بعض الشركات التي تزاول أنشطة مالية غير مصرفية، ومنها الجهات التي تزاول نشاط التمويل متناهي الصغر ومرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية بمزاولة النشاط وفقاً لأحكام القانون رقم 141 لسنة 2014 بتنظيم النشاط ، والإفصاح عنه في القوائم المالية الجهات، إمتثالاً لتعليمات وزارة الإستثمار والتعاون الدولي (معايير المحاسبة المصرية المعدلة 2019) . وكذلك يعرض الباحث بيان الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ 9 مايو 2021 بالسماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار رقم (47) بالقوائم المالية الدورية حتى نهاية عام 2021 والمرفق به خطاب الإدارة المركزية للرقابة على التقارير المالية بالهيئة العامة للرقابة المالية للجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج في 2022/4/11 بضرورة أن تلتزم الجمعية بإدراج الأثر المحاسبي المجمع لتطبيق المعيار رقم(47) للعام بالكامل بداية من أول يناير 2021 حتى 2021/12/31 مع إلتزام الجمعية بالإفصاح الكافي عن ذلك في قوائمها المالية السنوية (مرفق رقم 5).

3/ دراسة الحالة التطبيقية :

قام الباحث بإجراء دراسة حالة بتطبيق النموذج المقترح لاحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL) وكيفية تكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" والإفصاح عنه في القوائم المالية في31 ديسمبر 2021 للجمعية الإقليمية للتنمية

والمشروعات بسوهاج والمشهرة برقم 469 لسنة 1997 بإدارة سوهاج للتضامن الإجتماعي طبقاً لأحكام قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم 149 لسنة 2019 وأحد الجهات التي تزاول أنشطة مالية غير مصرفية وتعمل في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية والمرخص لها من وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية والتابعة للهيئة العامة للرقابة المالية برقم 1375 – الفئة (أ) بمزاولة النشاط في اثنى عشر مقراً في نطاق محافظة سوهاج ومراكزها وفقاً لأحكام القانون رقم 141 لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وتعد هذه الجمعية من أكبر وأقدم الجمعيات من الفئة (أ) على مستوى صعيد مصر، وذلك إمتثالاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (200) لسنة 2020 بتاريخ 200/12/27 في جمهورية مصر العربية بشأن إلزام الهيئة الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر بتكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) بالقوائم المالية، وإمتثالاً أيضاً لبيان الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ 9 مايو 2021 بالسماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار رقم (47) بالقوائم المالية الدورية حتى نهاية عام 2021. وقام الباحث بتوضيح كيفية تطبيق النموذج المقترح لاحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL) وكيفية تكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار والإفصاح عنه في القوائم المالية السنوية للجمعية في 31 ديسمبر 2021 وتحديد مدى قبوله أورفضه من الجمعية تمهيداً لإدراجه في القوائم المالية الدورية لنشاط التمويل متناهي الصغر بالجمعية ، وهل تم الإستفادة من تطبيقه في مساعدة الجمعية على الإمتثال والإلتزام بمتطلبات القرارات والبيان الصادرة من وزارة الإستثمار والتعاون الدولي ومن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن .

وذلك بناء على موافقة مجلس إدارة الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بالقرار رقم 5 من محضر مجلس الإدارة رقم 8 لسنة 2022 بتاريخ 2022/4/15 (مرفق رقم 1) على قيام الباحث بإجراء دراسة حالة لتطبيق نموذج تكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" بالقوائم المالية للجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج في 31 ديسمبر 2021 في نشاط التمويل متناهي الصغر بالجمعية والموافقة على نشر الدراسة بعد الإنتهاء منها.

وبمراجعة الباحث للقوائم المالية السنوية في 2021/12/31 لنشاط التمويل متناهي الصغر بالجمعية وتقرير مراقب الحسابات عنها والمعدة بمعرفة الإدارة المالية بالجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات في مارس 2022 والمقدمة إلى الهيئة العامة للرقابة المالية – الإدارة المركزية للرقابة على التقارير المالية بتاريخ 3 ابريل 2022 تبين أن الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات لم تقم بتنفيذ قرار مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية رقم(200) لسنة 2020 ولا الإمتثال لتعليمات بيان الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ 9 مايو2021 بالسماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار رقم (47) بالقوائم المالية الدورية حتى نهاية عام 2021 وذلك حتى تاريخ مخاطبة الإدارة المركزية للرقابة على التقارير المالية بالهيئة العامة للرقابة المالية للجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج في 2022/4/11 بضرورة أن تلتزم الجمعية بإدراج الأثر المحاسبي المجمع لتطبيق المعيار رقم (47) للعام بالكامل بداية من أول يناير 2021 حتى 2021/12/31 مع إلتزام الجمعية بالإفصاح الكافي عن ذلك في قوائمها المالية السنوية .

وعليه قام الباحث بمعاونة الإدارة المالية في الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج بالبدء في احتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL) لنشاط التمويل متناهي الصغر في نهاية السنة المالية 2021 و تكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار رقم (47) للعام بالكامل بداية من أول يناير 2021 حتى 2021/12/31 والإفصاح عنه في القوائم المالية السنوية للجمعية في 31 ديسمبر 2021 .

1/3 قائمة المستندات المقدمة من الجمعية :

- القوائم المالية السنوية في 2021/12/31 لنشاط التمويل متناهي الصغر بالجمعية وتقرير مراقب الحسابات عنها والمعدة في مارس 2022 والمقدمة إلى الهيئة العامة للرقابة المالية في 3 ابريل 2022.
- التقارير المطلوبة من الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج عن الأرصدة في خطر لمحفظة التمويل متناهي الصغر (أرصدة عملاء التمويل متناهي الصغر) بالجمعية في نهاية السنوات المالية 2017-2021 وذلك لمراجعتها بمعرفة الباحث قبل البدء في تطبيق النموذج المقترح (مرفق رقم 6).

2/3 إجراءات تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم (47) – (النموذج):

تم تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم(47) في القوائم المالية للجمعية الاقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 وذلك على الوجه التالي :

1. تبويب الديون (عملاء التمويل متناهي الصغر) في ثلاث فئات وهي منتظمة ، متوسطة ، غير منتظمة :

أرصدة عملاء التمويل متناهي الصغر في 2021/12/31

السنه المالية	منتظمة	متوسطة	غير منتظمة
2021	209179708	986766	5452184
2021	188048824	194223	3460767

2. احتساب التغير في معدلات التعثر عن الخمس سنوات السابقة :

احتساب مُعدل التغير لمُعدلات التعثر عن الفترة (2018–2021)الديون المنتظمة

السنوات	مُعدل التعثر	مُعدل التغير
2018	1.19	0
2019	1.42	0.23
2020	1.84	0.42
2021	1.11	-0.73

احتساب مُعدل التغير لمُعدلات التعثر عن الفترة (2018–2021) الديون المتوسطة

السنوات	مُعدل التعثر	مُعدل التغير
2018	0.73	0
2019	4.28	3.55
2020	0.67	-3.61
2021	5.08	4.41

احتساب مُعدل التغير لمُعدلات التعثر عن الفترة (2018–2021) الديون الغير منتظمة

السنوات	مُعدل التعثر	مُعدل التغير
2018	1.91	0
2019	2.81	0.9
2020	4.9	2.09
2021	1.58	-3.32

3. تقدير مُعدلات التعثر عن فترة خمس سنوات باستخدام مُعدل التغير :

تقدير مُعدلات التعثر عن فترة خمس سنوات باستخدام مُعدل التغير الديون المنتظمة	
السنوات	مُعدلات التعثر بعد خمس سنوات
الاولي	0.3978
الثانيه	0.405756
الثالثه	0.41387112
الرابعة	0.422148542
الخامسة	0.430591513
تقدير مُعدلات التعثر عن فترة خمس سنوات باستخدام مُعدل التغير الديون المتوسطة	
السنوات	مُعدلات التعثر بعد خمس سنوات
الاولى	0.7521
الثانيه	0.819789
الثالثه	0.89357001
الرابعة	0.973991311
الخامسة	1.061650529
تقدير مُعدلات التعثر عن فترة خمس سنوات باستخدام مُعدل التغير الديون الغير منتظمة	
السنوات	مُعدلات التعثر بعد خمس سنوات
الاولي	0.864
الثانيه	0.93312
الثالثه	1.0077696
الرابعة	1.088391168
الخامسة	1.175462461

4. تم الترجيح بمتوسط المؤشرات الإقتصادية الثلاثة وهي معدل النمو في الناتج القومي ، العجز في ميزان المدفوعات ، ومعدل البطالة وذلك للثلاث فئات كما يلي :

– الديون المنتظمة :

معدل النمو في الناتج القومي	العجز في ميزان المدفوعات	معدل البطالة
0.215	0.036	0.018
0.41	0.41	0.41
0.08815	0.01476	0.00738
0.32185	0.42476	0.41738

– الديون المتوسطة :

معدل النمو في الناتج القومي	العجز في ميزان المدفوعات	معدل البطالة
0.215	0.036	0.018
0.9	0.9	0.9
0.1935	0.0324	0.0162
0.7065	0.9324	0.9162

– الديون غير المنتظمة:

معدل النمو في الناتج القومي	العجز في ميزان المدفوعات	معدل البطاله
0.215	0.036	0.018
1.01	1.01	1.01
0.21715	0.03636	0.01818
-0.79285	1.04636	1.02818

5. احتساب معدل الاسترداد عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 عن الثلاث فئات كما يلي:

الفئات	إجمالي أرصدة عملاء التمويل	القيمه الحاليه ل9%	المدة	القيمه الحاليه	مُعدل الاسترداد	المعدل 1-
منتظمة	209188708	0.917	1.06	203335608	0.97202	0.03
متوسطة	986766	0.917	0.2	180972.8844	0.1834	0.82
غير منتظمة	5452184	0.917	0.46	2299840.255	0.42182	0.50

6. احتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة للثلاث فئات كما يلي :

المعادلة الخاصة باحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة هي:

الخسائر الإئتمانية المتوقعة = احتمالية التعثر% * الرصيد عند التعثر * معدل الخسارة عند التعثر%

$$ECL = PD * EAD * LGD$$

حيث أن :

ECL Expected Credit Loss	خسائر الإئتمان المتوقعة
EAD Exposure at Default	التعرض للإخفاق (التعثر)
PD Probability of Default	احتمالات الإخفاق (التعثر)
LGD Loss given default	معدل خسائر الإخفاق (التعثر)

الفئات	PD	EAD	LGD	ECL
منتظمة	0.52	209188708	0.03	3263343.845
متوسطة	1.142	986766	0.8	901509.4176
غير منتظمة	1.281	5452184	0.5	3492123.852
الخسائر الإئتمانية المتوقعة				7656977.114

هذا : وقد تم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة المالية المنتهية في 2021/12/31 بقيمة 7656977.114

7. التسوية المحاسبية للخسائر الإئتمانية المتوقعة ECL في ضوء معيار المحاسبة المصري رقم (47):

الخسائر الائتمانيه المتوقعه ECL في 2021/12/31 7656977 جنيه مصري

يخصم :

رصيد مخصص ديون مشكوك فيها أول المدة 5232431

ما يُرحل ضمن المصروفات المخصومه من مجمل الربح في 2021/12/31 2424546

ويظهر بقائمة المركز المالي في 2021/12/31 :

رصيد عملاء التمويل متناهي الصغر 215618657

يخصم

خسائر إئتمانية متوقعه 7656977

رصيد عملاء التمويل متناهي الصغر 207961680

4/ نتائج الدراسة :

على مستوى دراسة الحالة بتطبيق نموذج احتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL) لنشاط التمويل متناهي الصغر في نهاية السنة المالية 2021 لتكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار رقم (47) للعام بالكامل بداية من أول يناير 2021 حتى 2021/12/31 على الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج توصلت الدراسة إلى تطوير محتوى القوائم المالية للجمعية من خلال :

- تعديل القياس المحاسبي واحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL) لنشاط التمويل متناهي الصغر في نهاية السنة المالية 2021 وتكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار .
- تعديل الإفصاح المحاسبي وإظهار الأثر المحاسبي المجمع لتطبيق المعيار رقم (47) للعام بالكامل 2021/12/31 مع إلتزام الجمعية بالإفصاح الكافي عن التسوية المحاسبية للخسائر الإئتمانيه المتوقعة (ECL) في ضوء معيار المحاسبة المصري رقم (47) في قوائمها المالية السنوية وذلك بتعديل رصيد عملاء التمويل متناهي الصغر في قائمة المركز المالي .

ويشير الباحث إلى قيام الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بإعتماد إجراءات تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم (47) – (النموذج) وتكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار والإفصاح عن التسوية المحاسبية للخسائر الإئتمانيه المتوقعة (ECL) وتعديل رصيد عملاء التمويل متناهي الصغر في قائمة المركز المالي في 2021/12/31 في ضوء معيار المحاسبة المصري رقم (47)، ومن ثم قامت إدارة الجمعية الإقليمية بإعتماد القوائم المالية في 2021/12/31 المعدلة بعد إجراء الدراسة (مرفق رقم 3) من مراقب الحسابات والمسجل لدى سجل مراقبي الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية ممن يجوز لهم القيام بمهام مراجعة حسابات الجمعيات فئة (أ) وذلك لإعتماد ومراجعة التقارير المالية لنشاط التمويل متناهي الصغر الربع سنوية والسنوية وفقاً للقرار رقم 161 لسنة 2014 والصادر عن مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن ووفقاً لمتطلبات القانون رقم 141 لسنة 2014 ، وتم إرسال القوائم المالية السنوية في2021/12/31 المعدلة لنشاط التمويل متناهي الصغر بالجمعية وتقرير مراقب الحسابات عنها في 28 ابريل 2022 إلى الهيئة العامة للرقابة المالية – الإدارة المركزية للرقابة على التقارير المالية .

وبعد عرض نتائج إجراءات تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم (47) على الجمعية الإقليمية توصل الباحث إلى الإجابة على تساؤلات الدراسة كما يلي :

1- تحتاج الجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في البيئة المصرية إلى نموذج للقياس والإفصاح عن تكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) الأدوات المالية بالقوائم المالية .

2- لا يتوافر نموذج للقياس والإفصاح المحاسبي عن تكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" بالقوائم المالية في الجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية والمرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية حتى تاريخ إجراء الدراسة الحالية .

3- توصل تطبيق النموذج المقترح إلى كيفية القياس والإفصاح عن تكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" بالقوائم المالية في الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج كأحد الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية وذلك بشهادة الجمعية (مرفق رقم 2) .

4- لاقى تطبيق النموذج المقترح للقياس والإفصاح عن تكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" بالقوائم المالية في الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج والعاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر القبول وذلك بشهادة الجمعية (مرفق رقم 2) .

5- تم الإستفادة من تطبيق النموذج المقترح في مساعدة الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج والعاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في البيئة المصرية على الإلتزام بمتطلبات قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (200) لسنة 2020 في إعداد القوائم المالية للجمعية عن نشاط التمويل متناهي الصغر في 31 ديسمبر 2021 .

ومن خلال إجابة الباحث على تساؤلات الدراسة والنتائج التي توصلت إليها دراسة الحالة التطبيقية، تمكن الباحث من تحقيق الهدف الرئيس للدراسة وكذا الأهداف الفرعية وهو ما تؤكده قائمة إستقصاء رأي الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج (مرفق رقم 2) حول دراسة الحالة التطبيقية وما حققته من مساعدة في تطبيق نموذج يُمكن الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج كأحد الجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر فئة (أ) في جمهورية مصر العربية من تكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" بالقوائم المالية بصفتها أحد الجهات المخاطبة بالقرار رقم 69 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام

معايير المحاسبة المصرية الصادر من وزارة الإستثمار والتعاون الدولي، والمخاطبة أيضاً بنص قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم(200) لسنة 2020، كأحد الجهات التي تزاول أنشطة مالية غير مصرفية ومرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية .

5/ توصيات الدراسة :

1- ضـرورة العمل على تلبية حاجة البيئة المصـرية للقياس والإفصـاح عن تكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسـبي لتطبيق معيار المحاسـبة المصـري رقم (47) الأدوات المالية بالقوائم المالية في الجهات العاملة في نشـاط التمويل متناهي الصـغر المرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية ، لا سـيما في ظل التعرض لعدد من الأزمات أخرها جائحة فيروس كورونا بالإضـافة إلى المسـتجدات المتلاحقة للبيئة التنظيمية والتشريعية .

2-ضـرورة أن تعمل مختلف الهيئات المهنية والرقابية والعلمية على تبني ودعم **تطبيق النموذج** المقترح لاحتسـاب الخسـائر الإئتمانية المتوقعة (ECL) لنشـاط التمويل متناهي الصـغر وتكوين إحتياطي لمواجهة مخاطر التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" بالقوائم المالية في الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية.

3-ضرورة توجه الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية والوطن العربي نحو تطبيق النموذج المقترح لتكوين إحتياطي مواجهة مخاطر التأثير المحاسـبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" بالقوائم المالية.

4- يوصي الباحث الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج بتطبيق النموذج في القوائم المالية الدورية والسنوية لنشاط التمويل متناهي الصغر اللاحقة لتاريخ إعداد الدراسة وذلك بدأً من القوائم المالية الدورية في 31 مارس 2022 .

5-ضرورة مضاعفة الجهود البحثية التي تتناول القياس والإفصاح في ضوء معيار المحاسبة المصري رقم (47) ، وما يتضـمنه من ممارسـات ، وجوانب التطوير المحتملة لنماذج الأعمال في القطاعات المصـرفية والغير مصـرفية بما يثري الفكر المحاسـبي، ويحقق الواقعية بين الأطر النظرية ومجالاتها التطبيقية .

6/ مراجع الدراسة:

1/6 المراجع العربية:

1- د.إسكندر محمود نشوان، 2018، اثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية علي تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي– مخبر المالية والمحاسبة والجباية والتأمين، العدد التاسع، ص ص 417–447.

2- إسماعيل جابر رمضان علي ،2019 ، أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) علي جودة التقارير المالية للبنوك العاملة في مصر(دراسة نظرية تطبيقية)، مشروع بحث مقدم لقسم المحاسبة للتسجيل لدرجة الماجستير ، كلية التجارة جامعة سوهاج .

3- القانون رقم 141 لسنة 2014 ، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر ، صادر بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بتاريخ 13 نوفمبر 2014 .

4- القانون رقم 201 لسنة 2020 ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم 141 لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر صادر بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بتاريخ 11 أكتوبر 2020 .

5- الهيئة العامة للرقابة المالية ، وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية ، مارس 2019 ، " قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الاهلية وفقاً لأحكام القانون 141 لسنة 2014 الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 31 لسنة 2015.

6- الهيئة العامة للرقابة المالية ، قرار مجلس الإدارة رقم (200) لسنة 2020، 2020/12/27.

7- الهيئة العامة للرقابة المالية ، بيان ، 9 مايو 2021.

8- إيهاب محمد احمد أبو خزانة، 2007، نموذج مقترح لقياس مخاطر الائتمان البنكي بهدف تطوير الإفصاح المحاسبي وتكوين مخصص الائتمان بالبنوك التجارية، إدارة الائتمان، بنك الإسكندرية، مصر.

9- حسونة، محمد لطفي، المعالجة المحاسبية للأدوات المالية والتأثير على البنوك التجارية طبقاً لمعيار التقارير المالية الدولية رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39 : دراسة مقارنة ، مجلة الفكر المحاسبي، مجلد 21 ، العدد 4 ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2017.

10- عمر، رنا السعيد السيد ، أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد21،كلية تجارة بورسعيد، العدد الرابع، أكتوبر 2020.

11- محمد، صالح على أحمد، ومحجوب عبدالله حامد، دراسة تحليلة للأثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسات الإئتمانية والتمويلية للمصارف العربية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد التاسع، المجلد الأول، نوفمبر 2017 .

12- د.ناصر فراج مصطفى فراج ،2021 ، دراسة تحليلية لمشاكل و تحديات الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية" "دراسة تطبيقية على البنوك المسجلة بالبورصة المصرية"، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية ، العدد الأول- 2021، ص 36-138.

13- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي قرار رقم (69) لسنة 2019، الوقائع المصرية ، العدد (81) تابع (أ) ، 7 ابريل2019 .

2/6: المراجع الاجنبية:

1- Al Ali Husain, (2017), "Risk Management Practice and Risk Disclosure on Financial Performance in Islamic and Conventional Banks in GCC Countries" PHD Thesis in Accounting, Kulliyyah of Economics and Management Sciences, International Islamic University Malaysia, PP.1-174.

2- Association of Chartered Certified Accountants (ACCA 2019), how banks are faring under the IFRS 9 standard, AB article 01 February 2019. Available at https://www.accaglobal.com/pk/en/member/member/accountingbusiness/2019/02/insights/ifrs-9.html.

3- EBA(2016) European Banking Authority: Report: On results from EBA impact assessment of IFRS9 Available from: https://www.eba.europa.eu/documents/10180/1360107/EBA+Report+on+impact+assessment+of+IFRS9, accessed 21.10.2019

4- EBA(2017) European Banking Authority: Guidelines on disclosure requirements on IFRS 9 transitional arrangements. Available from: https://www.eba.europa.eu/documents/10180/1906350/Guidelines+on+disclosure+requirements+on+IFRS+9+transitional.pdf,accessed 21.10.2019

5- EY (2018), IFRS 9 expected credit loss: making sense of the transition impact, EY IFRS 9 Impairment Banking surveys 2015-2018

6- IASB, International financial reporting standard 9 financial instruments, available at: https://www.ifrs.org/issued-standards/list-ofs .

7- Nahar, S. et al., (2016), "Risk Disclosure, Cost of Capital and Bank Performance", **International Journal of Accounting& Information Management**, Vol. 24, Iss 4, PP. 476-494, Available at, www.emeraldinsight.com/doi/full/ 10.1108/IJAIM-02.2016-0016.

8- pwc (2017), IFRS 9 impairment: significant increase in credit risk, December 2017, www.pwc.com .

7/مرفقات الدراسة :

1- قرار مجلس إدارة الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات رقم 5 من جلسته رقم 8 لسنة 2022 بالموافقة على قيام الباحث بإجراء دراسة الحالة بالجمعية والموافقة على نشر الدراسة بعد الانتهاء منها.

2- قائمة إستقصاء رأي الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج حول دراسة الحالة التطبيقية وما حققته من مساعدة للجمعية .

3- القوائم المالية السنوية في 2021/12/31 المعدلة (بعد إدراج التأثير المحاسبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47) لنشاط التمويل متناهي الصغر بالجمعية وتقرير مراقب الحسابات عنها والمعدة في ابريل 2022 والمقدمة إلى الهيئة العامة للرقابة المالية في 28 ابريل 2022 – ملحقة بالدراسة في ملف PDF .

4- ملخص الأقسام والفقرات الواجب مراجعتها في معيار المحاسبة المصري رقم (47) بشأن تطبيق النموذج – ملحق بالدراسة في ملف PDF .

5- صورة من قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم(200) لسنة 2020 ، وصورة من بيان الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ 9 مايو2021 ، والمرفق به خطاب الإدارة المركزية للرقابة على التقارير المالية بالهيئة العامة للرقابة المالية للجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج في 2022/4/11 .

6- التقارير المطلوبة عن الأرصدة في خطر لمحفظة التمويل متناهي الصغر (أرصدة عملاء التمويل متناهي الصغر) بالجمعية في نهاية السنوات المالية 2017-2021 .

How to build a reserve to face the risks of the accounting impact of applying the Egyptian Accounting Standard No. (47) “financial instruments” in the financial statements of the entities that engage in non-banking financial activities - a case study by applying to the Regional Institution for Development and Enterprises in Sohag as one of the entities operating in microfinance activity in the Republic of Egypt Arabic

Introduction

After the issuance of the Egyptian Accounting Standard No. (47) in Egypt, it was natural for the entities that engage in non-bank financial activities to face difficulties regarding applying the standard, especially regarding showing the accounting impact of applying the standard in the periodic and annual financial statements.

In April 2019, the Egyptian Standard No. (47) was issued, which contains many variables related to the classification and measurement of financial assets between fair value and amortized cost measurement. In addition, the development of a model for expected credit losses (ECL), and it requires calculating provisions for expected debts before they occur, which will have an impact on the measurement of credit risk, in addition to the variables introduced by the standard on hedge accounting.

The problem of the study

The problem of the study is that so far there is no local model that regulates the various aspects of measurement and disclosure of the composition of a reserve to face the risks of the accounting impact of the application of the Egyptian Accounting Standard No. (47) “financial instruments” in the financial statements of non-governmental organizations and institutions operating in microfinance activity in Egypt.

The objectives of the study

The study aims to apply a model that enables the Regional Institution for Development and Enterprises in Sohag, as one of the institutions and non-

governmental organizations operating in the activity of microfinance category (A) in the Arab Republic of Egypt, to build a reserve to face the risks of accounting impact for the application of the Egyptian Accounting Standard No. (47) “financial instruments” in the financial statements.

Methodology

The methodology is determined in the light of the study objectives and the questions that the study is trying to answer. It is represented in:

- Theoretical study: through the inductive approach.
- Case study: by applying the proposed model to the financial statements of the Regional Institution for Development and Enterprises in Sohag on December 31, 2021.

Results

At the level of the case study by applying the expected credit loss (ECL) model for microfinance activity at the end of the financial year 2021 to build a reserve to face the risks of accounting impact for the application of Standard No. (47) for the whole year from January 1, 2021 until December 31, 2021 to the Regional Institution For development and Enterprises in Sohag, the study found the development of the content of the institution's financial statements by adjusting the balance of microfinance clients in the statement of financial position.

The recommendations of the study

1- The necessity of working to meet the need of the Egyptian environment for measurement and disclosure of the formation of a reserve to face the risks of the accounting impact of applying the Egyptian Accounting Standard No. (47) "Financial Instruments" in the financial statements of the entities operating in the microfinance activity.

2- The researcher recommends that the Regional Institution for Development and Enterprises in Sohag to apply the model in the periodic and annual financial statements of microfinance activity after the date of preparing the study, starting from the periodic financial statements on March 31.

3- The necessity of doubling the research efforts that deal with measurement and disclosure in light of the Egyptian Accounting Standard No. (47).